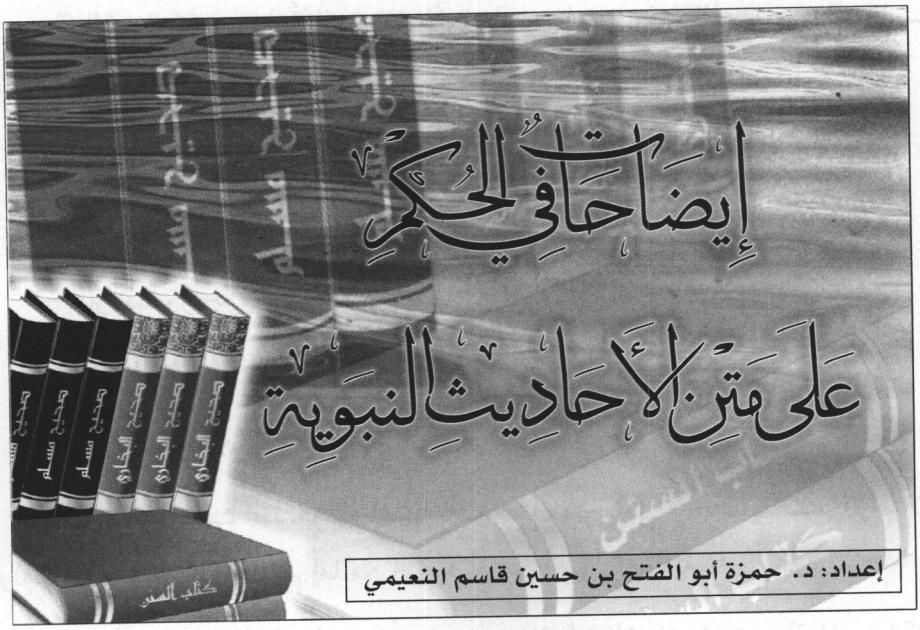

تمهيد:

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وسيد المرسلين، وبعد:

فإن من أكثر الأمور المثيرة للجدل في هذا العصر قضية نقد المتن عند المحدثين، وقد ثار حولها جدل واسع جداً، وبخاصة في العصور المتأخرة من القرن الماضي وأوائل القرن الحالي، ولا زالت ذيولها حتى يومنا هذا.

والقضية المثارة هي:

«إن معظم جهود المحدثين قد انصبت أثناء دراسة الحديث النبوي وتصنيفه على الإسناد، وإغفال المتن من البحث والدراسة، وإن كان هناك أي نصيب للمتن فلم يكن سوى النزر اليسير من هذه الجهود».

وهذا الادعاء كان موجهاً بالدرجة الأولى، من المستشرقين الذين عنوا بدراسة مصادر الشريعة الإسلامية أمثال:

١- أجناس جولدتسيهر الذي يعتبر رائد المستشرقين في الدراسات الإسلامية.

٢- أ.ج.فنسنك.

٣- البروفيسور جوزيف شاخت.

٤- الفرد جيوم.

٥- سناؤك هور جرونيه.

ولو أن الأمر وقف عند هؤلاء لقلنا بأنه قول متحامل متعصب ضد الإسلام وأهله، لا سيما وأن أغلبهم إما من اليهود أو من أصول يهودية.

ولكن الأمر تجاوز الحد إلى أن عدداً ممن ينتسب إلى أمة الإسلام قد تبنى أقوالهم بشكل أو بآخر صراحة أو ضمناً، وبدأ يدندن حولها مثيراً هذه الشبهات بين أبناء المسلمين.

وكان من أبرز من تأثر بهذه الأقوال ممن كانت له أصابع في المساس بالسنة النبوية:

١- محمود أبو رية في كتابه «أضواء على السنة المحمدية».

٢- أحمد أمين في كتابه «فجر الإسلام».

٣- إبراهيم فوزي في كتابه «تدوين السنة».

وسأحاول في هذه المقالة الرد على أقوال أبرز هؤلاء مع بيان حقيقة مناهج المحدثين وتعاملهم مع الحديث النبوي.

أولاً: ادعاءات جولد تسيهر:

يمكن معرفة افتراءات جولد تسيهر من خلال أقواله التالية:

«نقد الأحاديث عند المسلمين قد غلب عليه الجانب الشكلي منذ البداية فالقوالب

الجاهزة هي التي يحكم بواسطتها على الحديث بالصحة أو غيرها.

وهكذا لا يخضع للنقد إلا الشكل الخارجي للحديث، ذلك أن صحة المضمون مرتبطة أوثق الارتباط بنقد سلسلة الإسناد، فإذا استقام سند حديث لقوالب النقد الخارجي، فإن المتن يصحح حتى ولو كان معناه غير واقعي، أو احتوى على متناقضات داخلية أو خارجية، فيكفي لهذا الإسناد أن يكون متصل الحلقات، وأن يكون رواته ثقات اتصل الواحد منهم بشيخه حتى يقبل متن مرويه»[1].

ثم ادعى الشكلية في طريقة دفع التعارض بين الأحاديث فقال:

«إذا ما رويت أحاديث متناقضة بأسانيد صحيحة، فإن المحدثين يسعون إلى تضعيف سلاسل الإسناد ببعضها حتى لا يبقى عندهم إلا حديث واحد يمتاز سنده بالصحة.

أما إذا لم يستطيعوا القيام بهذا العمل الانتقالي فإنهم يميلون إلى التأويل الذي يكون واهياً في أغلب الأحيان ويهتم بأبسط الجزئيات، أما إذا تعذر الجمع بين هذه الأحاديث حتى عن طريق التأويل، فيقع اللجوء عند ذلك إما إلى مبدأ الناسخ والمنسوخ إذا تضمنت الأحاديث أحكاماً شرعية، أو إلى علم علل الحديث»[2].

وقال:

«وإذا ما وجد الباحث نفسه أمام متناقضين، ولكل منهما إسناد جيد فإنه يتبع أيضاً طرقاً شكلية كترجيح أحدهما»[3].

ونسب ما وقع من الحكم على المتن بالظلمة مثلاً إلى ذوق الناقد، فقال:

---

(١) انظر: محمد الطاهر الجوابي: «جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف»، نشر مؤسسة عبدالكريم عبدا لله بتونس (د.ت)، (ص٤٥)، نقلاً عن: محسن عبدالناظر: «دراسات جولد تسيهر في السنة ومكانتها العلمية» (١/ ٢٣٨)

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: المصدر السابق.

«ولكن مثل هذه الأحكام قد ترك أمـر معرفتهـا إلى ذوق النـاقد دون الرجـوع إلى قواعد منطقية»[1].

من خلال هذه الأقوال نستطيع أن نستخلص جملة الطعون التي وجهها جولدتسيهر إلى منهج المحدثين في موقفهم من متن الحديث النبوي، وهي:

أ. غلبة الجانب الشكلي في نقد الأحاديث عند المسلمين.

ب. وجود قوالب جاهزة للحكم على الحديث صحة أو ضعفاً.

جـ. توجيه النقد إلى الشكل الخارجي للحديث (ويعني به الإسناد).

د. ارتباط صحة المتن بصحة السند ولو كـان معنـاه غـير واقعـي، أو اشـتمل على المتناقضات.

هـ. إهمال سلاسل الإسناد والاكتفاء بسند واحد للحديث.

و. الميل إلى التأويل الواهي (حسب زعمه) في أغلب الأحيان.

ز. اللجوء إلى مبدأ الناسخ والمنسوخ، أو علم علل الحديث عند العجز.

ح. شكلية طرق الترجيح عند المحدثين.

ط. تحكيم الذوق عند إصدار الأحكام على الأحاديث.

ي. عدم وجود قواعد منطقية.

وتابعه على هذا مستشرق آخر هو: غاستون وايت[2].

وتابعه أيضاً عليه ألفرد جيوم، حيث قال:

«وعلى كل حال لم ينقدوا الحديث من مضمونه، أي على أساس موافقتـه لصريـح

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: محمد عجاج الخطيب: «السنة قبل التدوين» (ط٢، سنة ١٩٨٨م) مكتبة وهبة-القاهرة (ص٢٥٤)

العقل، حيث يمكن تصديقه، وإنما على ازدياد شهرة رواة الحديث»[1].

الذي أضاف بقوله هذا ادعاءً جديداً بالإضافة إلى ادعاءات سلفه، وهذا الادعاء يتضمن اتهاماً آخر للمحدثين من حيث حكمهم على الحديث، حيث يرى: أن المحدثين كانوا يحكمون على الأحاديث بناء على الشهرة التي تمتع بها رواة الحديث.

ثانياً: ادعاءات أحمد امين:

فقد وردت في أقوال أحمد أمين اتهامات واضحة للمحدثين، مع تلطيف ما لعباراته، إلا أنها لا تخرج في مضمونها عن أقوال المستشرقين.

ففي ذلك يقول:

«وقد وضع العلماء للجرح والتعديل قواعد ليس هنا محل ذكرها، ولكنهم -والحق يقال- عنوا بنقد الإسناد أكثر مما عنوا بنقد المتن، فقلّ أن تظفر منهم بنقد من ناحية أن ما نسب إلى النبي ﷺ لا يتفق والظروف التي قيلت فيه، أو أن الحوادث التاريخية الثابتة تناقضه، أو أن عبارة الحديث نوع من التعبير الفلسفي يخالف المألوف في تعبير النبي، أو أن الحديث أشبه في شروطه وقيوده بمتون الفقه، وهكذا لم نظفر منهم في هذا الباب بعشر معشار ما عنوا به من جرح الرجال وتعديلهم»[2].

وقال:

«وفي الحق إن المحدثين عنوا عناية بالنقد الخارجي، ولم يعنوا هذه العناية بالنقد الداخلي، فقد بلغوا الغاية في نقد الحديث من ناحية رواته جرحاً وتعديلاً، فنقدوا رواة الحديث في أنهم ثقات أو غير ثقات، وبينوا مقدار درجتهم في الثقة...، ولكنهم لم يتوسعوا كثيراً في

---

(١) انظر: شرف الدين علي الراجحي: «مصطلح الحديث وأثره على الدرس اللغوي عند العرب» (ص١٨٨)، وانظر: «جهود المحدثين في نقد متن الحديث النبوي الشريف» (ص٤٥١).

(٢) انظر: أحمد أمين: «فجر الإسلام» (ط١٠، سنة ١٩٦٩م)، دار الكتاب العربي - بيروت (ص ٢١٧-٢١٨).

النقد الداخلي، فلم يعرضوا متن الحديث هل ينطبق على الواقع أم لا؟»[1].

ونستخلص من خلال ذلك الأمور التالية:

١- العناية بالإسناد أكثر من العناية بالمتن.

٢- إهمال دور العقل في النقد.

٣- قبول الحديث وإن كانت مخالفة للوقائع التاريخية.

٤- قبول الأحاديث وإن كانت تحيل العادة صدوره عن النبي ﷺ.

٥- تشبيه أحاديث الأحكام بالمتون الفقهية.

٦- عدم عرض متن الحديث على الواقع.

وتبنى رأيه هذا وقواه إبراهيم فوزي، وذكر أمثلةً على حد زعمه تؤيد رأي أحمد أمين، ونسب إلى أبي حنيفة القول بوجوب عرض السنة على القرآن الكريم حتى يتم التأكد من صحتها.

كما نسب إلى أبي حنيفة استنتاجاً أنه غير قانع بصحة معظم أحاديث الآحاد التي كانت تروى في عصره، والتي أدخلت فيما بعد في الصحيحين.

وفي ذلك يقول:

«وقد وجد بين أئمة الفقه من كانوا ينظرون إلى متن الحديث فينقدونه ويردونه إذا رأوا فيه شذوذاً في المعنى، من دون الالتفات إلى إسناده، لأن الغرض من البحث عن صحة الإسناد هو الوصول إلى صحة المعنى، فإذا كان المعنى فاسداً فيجب رده من دون اعتبار لشيء آخر. وكان من أولئك الفقهاء الإمام أبو حنيفة، فكان ينظر إلى متن الحديث فيرده إذا رآه شاذاً أياً كان رواته»[2].

---

(١) انظر: أحمد أمين: «ضحى الإسلام» (ط٩) (د.ت)، مكتبة النهضة المصرية (٢/ ١٣٠).

(٢) انظر: إبراهيم فوزي: «تدوين السنة» (ط٢، سنة ١٩٩٥م) رياض الريس للكتب والنشر - لندن، (ص٢٤١-٢٤٤).

الآثار المترتبة على ذلك:

يترتب على هذه الإشكالية المثارة نتائج خطيرة جداً، من أهمها:

أ. التشكيك بالسنة النبوية من حيث صحة نقلها.

ب. توجيه اتهام ضمني أو صريح للصحابة بوضع الحديث.

جـ. أن السنة النبوية (أو الحديث النبوي) كان عرضة للمتغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في المجتمع الإسلامي بعد وفاة النبي ﷺ.

د. إهمال للجهود الجبارة التي قام بها علماء الحديث منذ عهد النبي ﷺ للحفاظ على سلامة السنة النبوية وصيانتها من الدس والتحريف.

هـ. يؤدي ذلك إلى نتيجة ربما يكون خلاصتها إنكار السنة النبوية، وعدم حجيتها وانتفاء الحاجة إليها.

وللإجابة على هذه الدعاوى وما يترتب عليها:

أولاً: دعوى الشكلية في نقد الأحاديث:

هذه الدعوة إذا ما نظر إليها بعين النقد والتمحيص فإننا لا نجد لها أي أساس من الصحة، فإننا لا ندري ما هي الشكلية التي أرادها صاحب هذه الدعوى، وموطن وجود هذه الشكلية، هل هي في الإسناد أو في المتن؟

فإن كان القصد الشكلية في الحكم على الأسانيد فهذا يرفض ما قام به العلماء من جهد في مجال علم الجرح والتعديل، حيث كانت لهم قواعد وأسس قوية مبنية على منهج علمي دقيق في نقد الرجال في مختلف أحوال الرواية.

ففي جانب السماع: نجد أنهم وضعوا شروطاً واضحة جلية فيمن يقبل سماعه من الرواة، وهذه الشروط هي:

أولاً: سلامة العقل، فقد رفضوا بناء على ذلك حديث من أصاب عقله شيء ولو كان سليم العقل في أول أمره، وفي حال روايته للحديث لا بد أن يثبت أنه كان بكامل عقله.

وكذا عند السماع فلا بد أن يثبت أنه كان على قدر كاف من التمييز والفهم، وبغير ذلك فلا يعتبر سماعه.

ثانياً: الضبط الكامل، فلا بد أن يثبت أنه كان ضابطاً لكل ما يسمعه، بحيث يتمكن من إعادته عند اللزوم، وعند إعادته يجب التثبت من مطابقة روايته لما سمعه في المرة الأولى.

ثالثاً: العِلم بما سمع، حتى يكون على دراية بما يسمعه، ويتمكن بعد ذلك من توضيحه عندما يتطلب الأمر ذلك.

وأما في جانب الرواية والتحديث: فقد وضعوا شروطاً عديدة لقبول رواية الراوي، وهي:

أولاً: أن يكون الراوي عدلاً بيّن العدالة، وأن لا يكون قد طُعن فيه بأي مطعن مهما كان نوع هذا المطعن، فإن وجد فيه شيء من ذلك ردت روايته ولم يقبل حديثه.

ثانياً: الضبط التام لما يرويه، سواء أكان ذلك أثناء تحديثه من حفظه، أو قراءته من كتابه، فإذا لوحظ أي خلل في جانب من هذه الجوانب اعتبر الراوي ضعيف الحفظ غير ضابط لما يرويه، وربما حكم عليه بالاضطراب.

ثالثاً: اتصال السند، فلا بد أن تكون حلقات الرواية مكتملة من جميع جوانبها بحيث يثبت سماع التلميذ من شيخه وهكذا حتى آخر الإسناد، وأي انقطاع في أي من هذه الحلقات يعتبر الحديث المروي ضعيفاً بسبب هذا الانقطاع.

ثانياً: وجود قوالب جاهزة للحكم على الحديث:

لم يوضح صاحب هذه الدعوى نوعية هذه القوالب التي زعم أن المحدثين قد اعتمدوا عليها أثناء الحكم على الأحاديث.

وقد غاب عن صاحب هذه الدعوى حقيقة ما قام به المحدثون على مختلف العصور، ابتداء من زمن النبي ﷺ من أجل تمييز الحديث الصحيح من غيره، والأسس التي يتم بناء عليها الحكم على الحديث بالصحة أو الضعف، وتتمثل هذه الأسس في الأمور التالية:

الأول: التأكد من سلامة الحديث سنداً ومتناً من الشذوذ والمخالفة، ولو كان الراوي ثقة وثبتت مخالفة روايته لغيره من الحفاظ الآخرين، فإن روايته تعتبر شاذة ويحكم عليها بالضعف لمخالفتها لما هو محفوظ عند المحدثين.

وإن لوحظ كثرة الشذوذ على الراوي فإنه يحكم عليه بالضعف لعدم موافقته لما اتفق عليه الحفاظ، وبناء عليه ترد روايته.

الثاني: سلامة الحديث سنداً ومتناً من العلة القادحة فيه، والعلة أمر خفي يظهر أمرها في الحديث الذي ظاهره السلامة، ولكن بالبحث والتدقيق يتبين أن به خللاً الذي يكون إما اضطراباً أو قلباً أو إدراجاً أو غير ذلك.

ثالثاً: دعوى العناية بنقد الإسناد وربط صحة المتن به:

إن سبب اعتناء المحدثين بنقد الإسناد يعود إلى أمر في غاية الأهمية، حيث إسناد الحديث يعتبر الأساس الذي يبنى عليه، وهو مع ذلك بمثابة الروح للجسد. وبناء على ذلك كانت الجهود منصبة على إسناد الحديث، وبينوا قواعد العناية به، ومنها:

١- ترتيب أسماء الرواة بحسب القوة والضعف، بحيث يكون هو الحكم في قبول الحديث أو رده.

٢- عدم الاحتجاج إلا بالحديث المتصل الإسناد[١].

٣- عدم قبول الرواية عن أهل البدع ومن طعن في عدالتهم[٢].

---

(١) انظر: الإمام محمد بن إدريس الشافعي: «الرسالة» تحقيق أحمد شاكر، دار الفكر - بيروت، (د.ت) (ص٣٦٩).

(٢) انظر: مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: «صحيح مسلم»، عناية: محمد فؤاد عبدالباقي (ط١، سنة١٤١٢هـ) دار الحديث - القاهرة (١/ ٨٤).

٤- وضع الأصول والقواعد لاستعمال السند استعمالاً علمياً دقيقاً نتج عنها تقسيم أنواع الحديث من حيث إسنادها إلى عدة أقسام هي:

أ. الأحاديث المتصلة الأسانيد.

ب. الأحاديث المنقطعة الأسانيد.

جـ. الأحاديث التي في أسانيدها علة أياً كان نوع هذه العلة.

وهناك أسباب أخرى أدت إلى العناية بالإسناد أهمها:

١- ظهور الفرق السياسية كفرق الشيعة والخوارج.

٢- ظهور الفرق الكلامية والعقدية كالقدرية والمرجئة والجهمية وغيرهم.

٣- شيوع الوضع واتساع نطاقه على مر الزمن.

وأمر آخر تجدر الإشارة إليه هو: أنه من الأمور المتفق عليها عند المحدثين، أن الاهتمام بالسند هو اهتمام بالمتن في حقيقة الأمر، لأنه لا قيمة للإسناد مجرداً عن متنه، وكذا فلا قيمة للمتن إذا لم يكن مسنداً.

وهذا الاهتمام كان السد المانع أمام كل من كان يحاول النيل من هذه السنة أو الدس فيها، أو يفكر بالجرأة على الوضع والكذب على رسول الله ﷺ.

أما دعوى ارتباط صحة المتن بصحة السند فهي دعوى باطلة، ولا أساس لها من الصحة. وذلك أنه ليس بالضرورة أن تستلزم صحة السند أو ضعفه صحة المتن أو ضعفه، بل إنه لا تلازم بين الأمرين، لأن الحكم على الحديث لا يتم بالاعتماد على أحدهما دون الآخر، بل لا بد من توافر أمور أخرى يتم بموجبها الحكم على الحديث صحةً أو ضعفاً.

وإن كان من المعروف بداهة أنه لا ينظر في حديث ثبت ضعف إسناده، ولكنه يتبين في بعض الأحيان صحة المتن لأمر من الأمور الخارجية.

وقد تواردت أقوال العلماء قديماً في هذه القضية، وهي التلازم الحكمي بين

الإسناد والمتن.

فقد ذكر ابن القيم رحمه الله في كتابه «الفروسية» أن صحة الحديث بمجموعه تتوقف على الأمور التالية:

١- صحة الإسناد.

٢- انتفاء العلة.

٣- عدم الشذوذ.

٤- عدم النكارة.

٥- أن لا يخالف راويه الثقات أو يشذ عنهم[١].

ويقول ابن كثير: «والحكم بالصحة أو الحسن على الإسناد لا يلزم منه الحكم بذلك على المتن، إذ قد يكون شاذاً أو معللاً»[٢].

ويقول الصنعاني: «لا تلازم بين الإسناد والمتن، إذ قد يصح السند أو يحسن لاستجماع شرائطهما، ولا يصح المتن لشذوذ أو علة. وقد لا يصح السند ويصح المتن من طرق أخرى»[٣].

ويحسن بنا هنا أن نذكر أبرز القواعد التي سار عليها العلماء في مجال نقد المتن ودراسته والحكم عليه، ليتبين معنا دقة منهج المحدثين وقوة أسسه.

وأبرز هذه القواعد التي وضعها العلماء للحكم على متن الحديث هي:

---

(١) انظر: محمد بن قيم الجوزية: «الفروسية»، مكتبة عاطف بمصر، (د.ت) (ص٦٤).

(٢) انظر: أبو الفداء إسماعيل بن كثير: «اختصار علوم الحديث»، (د.ت)، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح، القاهرة-مصر (ص٤٣).

(٣) انظر: محمد بن إسماعيل الصنعاني: «توضيح الأفكار»، مصورة الطبعة الأولى (د.ت) (١/ ٢٤٣).

أولاً: عرض الحديث على القرآن الكريم:

فإنه لمن المعلوم بداهة أن القرآن الكريم كان هو المقياس الأول الذي يتم الاهتداء بقواعده والرجوع إليه في معرفة صحة الأحكام المستنبطة أو عدمها، وبناء عليه فلم يُقْبَل ما خالفه من الأحاديث، وحكم على رواتها بالوهم والخطأ، وترك العمل بها وبما تضمنته لمجرد معارضتها لذلك النص القرآني.

ولكن يجب أن ينظر بعين الاعتبار أنه إذا رد حديث بناء على هذا المقياس فليس معناه أنه رد لحكم النبي ﷺ، وإنما يعني هذا أن هذا الحديث ليس من كلام رسول الله ﷺ.

لأنه من الأمور المسلم بها عند كل مسلم أن كلاً من القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة وحياً من عند الله في حقيقة الأمر، ولا يمكن أن يختلفا أو يتناقضا، فإذا كان هناك أي تناقض أو اختلاف أو تعارض فلربما كان ذلك بسبب خطأ من الناقل أو نسيانه، أو لعدم نقله كامل ما سمعه من الحديث، وربما لأنه فهم من الحديث النبوي غير ما أراده النبي ﷺ.

والأمثلة التي توضح هذه القاعدة كثيرة جداً، ومنها:

ما رواه الشيخان في صحيحيهما من حديث ابن عباس ﷺ، قال: لما أصيب عمر دخل صهيب يبكي، يقول: وا أخاه، واصاحباه.

فقال عمر ﷺ: يا صهيب أتبكي عليَّ؟ وقد قال رسول الله ﷺ: «إن الميت يعذب ببعض بكاء أهله عليه».

قال ابن عباس: فلما مات عمر ذكرت لعائشة ﷺ.

فقالت: رحم الله عمر، والله ما حدث رسول الله ﷺ أن الله ليعذّب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن رسول الله ﷺ قال: «إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه».

وقالت حسبكم القرآن: ﴿وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام:١٦٤][(١)].

ورواه أيضاً الإمام مسلم من حديث ابن عمر بمعناه[(٢)].

قال ابن أبي مليكة: «والله ما قال ابن عمر شيئاً»[(٣)].

وفي رواية عند مسلم عن عائشة قالت: «يغفر الله لأبي عبدالرحمن، أما إنه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ»[(٤)].

وهذا الاعتراض من عائشة وعدم موافقتها لما نقل عن ابن عمر يشير إلى وجوب التنبه إلى أمر مهم يجب أن لا يغفل عنه من يتصدى لنقد المتن بناء على هذا الأساس، فقد جاء في رواية عند الإمام البخاري ما يدل على السبب الذي من أجله اعترضت عائشة على رواية ابن عمر رضي الله عنهما.

قالت عائشة: «إنما مر رسول الله ﷺ على يهودية يبكي أهلها عليها، فقال: «إنهم ليبكون عليها، وإنها لتعذب في قبرها»[(٥)].

فقد سَبَّبَ فصل الحديث عن سبب وروده، والإتيان به على هذا الوجه، الاعتراض السابق من عائشة رضي الله عنها، وجعلها ترد الحديث. ولكنها لم تطعن في عدالة ابن عمر وأبيه، وإنما بينت أن هذا كان بسبب نسيانهما.

وهنا يظهر سؤال هو: هل يعني عرض الحديث على القرآن الكريم رد كل حديث

---

(١) انظر محمد بن إسماعيل البخاري: «صحيح البخاري» -عناية محمد فؤاد عبدالباقي ومحب الدين الخطيب- دار المعرفة - بيروت، (د.ت) كتاب الجنائز -باب قول النبي ﷺ: «يعذب الميت ببعض بكاء أهله عليه»، (٩/ ٣٨٩).
ومسلم بن الحجاج: مصدر سابق -كتاب الجنائز- باب الميت يعذب ببكاء أهله عليه، (٢/ ٦٤٢).

(٢) انظر: مسلم -الموضع السابق.

(٣) انظر: «البخاري» - الموضع السابق، و«مسلم» -الموضع السابق.

(٤) انظر: «مسلم» -الموضع السابق، (٢/ ٦٤٢).

(٥) انظر: «البخاري» - الموضع السابق.

ظاهره مخالفة القرآن؟

للإجابة على هذا يقال:

أ- من المسلّم به أنه لا يمكن أن يصدر عن الرسول ﷺ قولاً يخالف نصاً في القرآن الكريم، وذلك أن القرآن الكريم والسنة النبوية هما من عندالله تعالى، وما كان من عند الله فلا يمكن أن يخالف بعضه بعضاً.

ب- من الثابت أيضاً عند كافة المسلمين أن النبي ﷺ معصوم عن الكذب والخطأ في أحكام الشريعة، وبما أنه مشرع عن ربه -سبحانه وتعالى- فهو معصوم عن ما يمكن أن يكون فيه مخالفة لمراد الشارع -سبحانه وتعالى- وبخاصة ما ورد في القرآن الكريم.

ج- إن مسألة عرض السنة على القرآن تبدو في ظاهرها أن هناك تعارضاً بين السنة النبوية والقرآن الكريم.

ولكن الحق يقال إن وجود مثل هذا التعارض إنما هو تعارض ظاهري وليس حقيقي، ومع ذلك فإن الأصل في هذه المسألة أن يلجأ إلى الجمع بين ما يظهر أن بينهما تعارضاً، وذلك بأوجه الجمع المعروفة عند المحدثين.

وفي حال عدم إمكانية الجمع، فإن هذا معناه أن الحديث الذي فيه مخالفة للقرآن الكريم، لا يمكن أن يكون من قوله ﷺ لما تقدم من الكلام سابقاً.

وما ورد في الأحاديث التي قيل إن فيها مخالفة لقواعد القرآن الكريم، فإن العلماء قد أوجدوا أوجهاً كثيرة للجمع بينهما، أزال ما يمكن أن يسمى مخالفاً لما ورد في القرآن الكريم، وبناء عليه فيجب أن لا يتعجل بالحكم على حديث بأنه معارض لما ورد في القرآن دون معرفة كافة الظروف المحيطة بوروده.

ومن أجل الحكم على حديث بأنه يعارض القرآن الكريم لا بد أن تتوافر فيه ظواهر المعارضة الحقيقية، ثم عدم إمكانية الجمع بين المتعارضين بحال من الأحوال وهذا الأمر مما لم يوجد في السنة النبوية والحمدلله تعالى.

ثانياً: عرض السنة بعضها على بعض:

وهذا الأساس مما أصَّلهُ العلماء في تعاملهم مع متن الحديث النبوي، ولكنه في الحقيقة أمر في غاية الصعوبة، لأنه يجعل من لا يحسن التعامل مع مناهج المحدثين يظن أن السنة النبوية متضاربة فيما بينها، وهو أمر في غاية الخطورة ينتهي بنتيجة خطيرة وهي إنكار السنة النبوية وردها وعدم الوثوق بها.

فمما هو معلوم أن هناك أحاديث نقلت عن النبي ﷺ من طريق بعض الصحابة وهي تثبت حُكْماً ما، كما وجدت أحاديث نقلت عنه ﷺ تخالف ما هو منقول عنه بالطرق الأخرى، وهذا النوع من الأحاديث أطلق عليه العلماء مصطلح «مختلف الحديث».

ولكن المحدثين كان لهم موقف واضح غاية الوضوح في هذه المسألة، وقد أوضحوا هذا الأمر بجلاء واضح، وما يجب على الباحث أن يفعله إذا وجد ذلك.

وقبل بيان هذا الأمر نحب أن نوضح حقيقة مهمة، وهي: عدم وجود أحاديث متعارضة صادرة عن النبي ﷺ، وفي ذلك يقول الخطيب البغدادي: «وكل خبرين علم أن النبي ﷺ تكلم بهما، فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه وإن كان ظاهرهما متعارضين، لأن معنى التعارض بين الخبرين والقرآن من أمرونهي وغير ذلك أن يكون موجب أحَدِهما منافياً لموجب الآخر، وذلك يبطل التكليف إن كان أمراً ونهياً وإباحة وحظراً، أو يوجب كون أحدهما صدقاً والآخر كذباً إن كانا خبرين، والنبي ﷺ منزه عن ذلك أجمع، ومعصوم منه باتفاق الأمة وكل مثبت للنبوة. وإذا ثبتت هذه الجملة وجب أن يحمل النفي والإثبات على أنهما في زمانين، أو فريقين، أو على شخصين، أو على صفتين مختلفتين، هذا ما لا بد منه مع العلم بإحالة مناقضته ﷺ في شيء من تقرير الشرع والبلاغ»[1].

---

(١) أحمد بن علي بن ثابت (الخطيب البغدادي) «الكفاية في علم الرواية» -ط١ (د.ت) مطبعة السعادة بمصر، (ص٦٠٦).

ومن هنا ندرك أن كلام رسول الله ﷺ لا يناقض بعضه وإن وقع هذا التناقض والتضارب، فلا يجب أن يضاف إلى النبي ﷺ، وإنما يبحث عن سبب ذلك، فهو: إما بسبب خطأ وقع في النقل عنه فلم يرو كاملاً.

أو لأنه روي بالمعنى، وهذا المعنى نقل بالمعنى أيضاً وتوالى ذلك حتى بعد عن النص الحقيقي الذي نطق به ﷺ.

أو بسبب رفع الراوي كلاماً لأحد الصحابة، فيظهر بمرور الزمن أنه من حديث النبي ﷺ.

وحيال هذا الأمر وجدنا العلماء قد شَمَّرُوا عن ساعد الجد ووضعوا الأسس التي تُنْقَد على ضوءها الأحاديث، وصنفوا في ذلك المصنفات المتعددة ومن أبرزهم: الإمام الشافعي، وابن قتيبة، وأبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي، والطحاوي، وابن فورك، وابن الجوزي، وابن طولون الحنفي، وغيرهم.

وهذه القواعد تنقسم إلى قسمين:

أ. قسم متعلق بالإسناد.

ب. قسم متعلق بالمتن.

ولكن أول أمر يجب على الباحث الذي وقف على حديثين مختلفين أن يقوم بمحاولة الجمع بينهما، فإن أمكن الجمع فبها، وإلا نظر إلى أمور أخرى في الحديث يرجح بها أحدهما على الآخر.

وسوف أعرض هنا المرجحات المتعلقة بالمتن دون الإسناد، وهي:

١- أن يكون أحد الحديثين موافقاً لظاهر القرآن دون الآخر[1].

(١) انظر: محمد بن موسى الحازمي: «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار» مكتبة عاطف بمصر، (د.ت) (ص٤١).

٢- أن يكون أحد الحديثين موافقاً لسنة أخرى دون الآخر أي يعضده حديث آخر[١].

٣- أن يكون أحد الحديثين قد عمل به الخلفاء الراشدون دون الثاني[٢].

٤- أن يكون أحد الحديثين قولاً والآخر فعلاً، فيقدم القول[٣].

٥- أن يكون الحكم الذي تضمنه أحد الحديثين منطوقاً بـه والآخـر محتمـلاً، فيقدم المنطوق[٤].

٦- أن يكون الحكم في أحد الحديثين مقروناً بصفـة، وفي الآخـر مقرونـاً بالاسـم، فيقدم المقرون بالصفة لأنها تصبح كالعلة المؤثرة[٥].

٧- أن يكون أحد الحديثين مطلقاً والآخر وارداً على سبب، فيقدم المطلق[٦].

٨- أن يكون في أحد الخبرين زيادة لا تكون في الثاني فـيرجح الأول، لأن الزيـادة عن الثقة مقبولة في تفصيل مشهور عند العلماء[٧].

٩- أن يكون أحد الحديثين اختلفت الرواية فيه والثاني لم تختلف، فيقـدم الحديـث الذي لم تختلف الرواية فيه[٨].

١٠- أن يكون أحد الراويين لم يضطرب لفظه، والآخر قد اضطرب لفظـه، فيقـدم

---

(١) انظر: المصدر السابق.

(٢) انظر: المصدر السابق.

(٣) انظر: المصدر السابق، (ص ٤٢-٤٣).

(٤) انظر: المصدر السابق، (ص ٤٣).

(٥) انظر: المصدر السابق، (ص ٤٤).

(٦) انظر: المصدر السابق، (ص ٤٦).

(٧) انظر: المصدر السابق.

وفي مسألة زيادة الثقة، انظر: «الكفاية في علم الرواية» (ص٥٩٧)، وغيرها من كتب علوم الحديـث فقـد بسط القول فيها هناك.

(٨) انظر: المصدر السابق، (ص ٣٧).

خبر من لم يضطرب لفظه، للدلالة على حفظه وضبطه[1].

وهناك مرجحات أخرى ذكرها الإمام الحازمي، آثرنا عدم ذكرها خشية الإطالة من ناحية، ولأنها ألصق بعمل الفقهاء.

فإذا لم يمكن الجمع بين الحديثين المتعارضين، ولم يمكن ترجيح أحدهما على الآخر، عند ذلك يتوقف الاستدلال بالحديثين، وكل ذلك افتراض لم نجد في السنة دليلاً عليه والحمدلله.

ثالثاً: عرض متن الحديث على الوقائع والمعلومات التاريخية:

وقد وضع المحدثون هذا المقياس من أجل معرفة صحة الأحاديث من ضعفها وبخاصة إذا كانت الأخبار التاريخية تؤكد خلاف ما يذكره الحديث.

وكما هو معلوم فإن التاريخ مقياس صادق لا يكذب أبداً، وقد قال الإمام سفيان الثوري في ذلك: «لما استعمل الرواة الكذب استعملنا لهم التاريخ»[2].

ولكن يجب لزاماً لمن أراد أن يطبق هذا المقياس أن تكون المعلومات التاريخية -التي يرى فيها مخالفة لما في الحديث- يقينية الصحة. أما إذا كانت هذه الأحداث غير ثابتة حتى في التاريخ نفسه فلا يمكن أن يعارض بها الحديث.

وقد ذهب بعض الباحثين من خلال هذا المقياس إلى توجيه النقد إلى بعض أحاديث الصحيحين، وأكتفي هنا بإيراد مثال واحد مما ذكره مع بيان وجه الحق إن شاء الله.

روى الإمام مسلم في صحيحه من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما-، قال: «كان المسلمون لا ينظرون إلى أبي سفيان ولا يقاعدونه، فقال للنبي ﷺ: يا نبي الله: ثلاث أعطنيهن؟ قال: نعم. قال: عندي أحسن العرب وأجمله: أم حبيبة بنت أبي

---

(١) انظر: المصدر السابق، (ص ٣٨).

(٢) انظر: ابن الصلاح عثمان بن عبدالرحمن الشهرزوري: علوم الحديث، تحقيق نور الدين عتر، سنة (١٣٨٦هـ) المكتبة العلمية - المدينة المنورة (ص٣٤٣-٣٤٤).

سفيان أزوجكها. قال: نعم. قال: ومعاوية تجعله كاتباً بين يديك. قال: نعم.

قال: وتؤمرني حتى أقاتل الكفار كما كنت أقاتل المسلمين. قال: نعم»[1].

قال الدكتور مسفر الدميني في تعليقه عليه:

«وهذا الحديث نقدوه من جهة متنه باستخدام التاريخ، فمن المعلوم أن أبا سفيان لم يسلم إلا يوم فتح مكة، أما أم حبيبة فقد تزوجها النبي ﷺ قبل ذلك بزمن طويل، وقد كانت في الحبشة وأمهرها النجاشي. لذلك قال فيه ابن حزم: موضوع لا شك في وضعه.

وقد حاول بعضهم الجمع بين الأمرين بما لا طائل تحته»[2].

قلت: لا شك أن زواج أم حبيبة رملة بنت أبي سفيان قبل الفتح بدهر، وهي بأرض الحبشة، وأبوها كافر.

ولكن عند التدقيق في هذا الحديث وما وجه إليه من انتقادات، يتبين لنا التالي:

أ. بالنسبة لرأي ابن حزم فيه، فقد اختلف حكمه عليه، فمرة قال: وهذا حديث موضوع لا شك في وضعه، والآفة فيه من عكرمة بن عمار.

ومرة قال: هذا الحديث وهم من بعض الرواة[3].

فعند التحقيق يتبين ما يلي:

١- بالنسبة لادعاء ابن حزم الوضع في هذا الحديث فقد أنكره العلماء عليه إنكاراً شديداً، ومن أشدهم في ذلك عليه الإمام أبو عمرو بن الصلاح -رحمه ا لله-، حيث قال فيما نقله عنه الإمام النووي: «وهذا القول من جسارته، فإنّه كان هَجُوماً على

---

(١) انظر: مسلم -مصدر سابق- «كتاب فضائل الصحابة» باب فضائل أبي سفيان (٤/ ١٩٤٥).

(٢) انظر: مسفر غرم ا لله الدميني: «مقاييس نقد متون السنة» (ط١، سنة ١٤٠٤هـ، ص١٨٣-١٨٤)، وانظر: يحيى بن شرف الدين: شرح «صحيح مسلم»، مصورة دار الفكر، (د.ت) (١٦/ ٦٣).

(٣) انظر: «النووي على مسلم» (١٦/ ٦٣).

تخطئة الأئمة الكبار، وإطلاق اللسان فيهم، قال: ولا نعلم أحداً من أئمة الحديث نسب عكرمة بن عمار إلى وضع الحديث»[1].

٢- أما بالنسبة لقول ابن حزم بأن الحديث وهم من بعض الرواة، فقد وافق عليه بعض الأئمة في القول بأن الغلط من بعض الرواة كابن كثير والإمام ابن القيم.

ولكنهم اعتبروا الغلط الواقع إنما هو في تسمية أم حبيبة، وإنما سأل أن يزوجه أختها عزة، مع خفاء التحريم عليه في مسألة الجمع بين الأختين[2].

٣- أما قول ابن حزم بأن الآفة فيه من عكرمة بن عمار فلم يوافقه أحد من الأئمة على ذلك، بل أكثر من هذا أنه لم ينقل عن أحد اتهامه بالوضع إلا من ابن حزم.

ولكن الأئمة الكبار من أئمة الجرح والتعديل أمثال يحيى بن معين وعلي بن المديني والعجلي وأبو داود وأحمد ووكيع والدارقطني وابن حبان وابن شاهين وغيرهم، على أن عكرمة بن عمار اليمامي ثقة جليل ثبت ضابط[3].

ب. بالنسبة لقول أبي سفيان أم حبيبة بنت أبي سفيان أزوجكها. فقد ورد عن ابن كثير وابن القيم تخطئة الراوي في تسميتها كما تقدم، والمعروف أن التي عرض على النبي ﷺ أن يتزوجها هي عزة بنت أبي سفيان أخت أم حبيبة.

ونقول: إنه ليس هناك أي وهم من قبل الرواة في تسمية المخطوبة، حيث قد ورد عند البعض أن كنية عزة أم حبيبة أيضاً[4].

ومن هنا نرى أن ما ذهب إليه الدكتور الدميني من أنه قد حاول بعضهم الجمع بين

---

(١) انظر: المصدر السابق (١٦/ ٦٣).

(٢) انظر: ابن كثير: «البداية والنهاية» طبع السعادة بمصر سنة (١٣٥١هـ، ٤/ ١٤٤-١٤٥)، انظر: ابن قيم الجوزية (محمد) «زاد المعاد»، المطبعة المصرية (د.ت)، (١/ ١١٠-١١٢).

(٣) انظر: ابن حجر، أحمد بن علي: «تهذيب التهذيب» دار صادر -بيروت (د.ت) (٧/ ٢٦١-٢٦٣).

(٤) انظر: ابن قيم الجوزية - مصدر سابق (١/ ١١٢).

الأمرين بما لا طائل تحته، غير مستقيم، ويحتاج إلى إعادة نظر.

رابعاً: سبر متن الحديث ومعناه:

وهذا المقياس في الحقيقة يقوم على النظر في متن الحديث ومعناه وهو في حقيقته موجه لنحو بيان القواعد التي وضعها العلماء لكشف الحديث الموضوع.

وقد ذكروا في ذلك عدة أمور هي:

١- ركاكة لفظ الحديث وبعد معناه:

وذلك باستبعاد أن يكون مما يشبه كلام الأنبياء، وكونه مما لا يقوله الرسول ﷺ، إما لسخفه وتفاهته، أو دلالته على أمر ليس من عادة الرسول ﷺ الأمر به أو النهي عنه، أو لأن الحس والتجربة الإنسانية تدل على بطلانه.

وذلك كحديث: «ثلاثة تزيد في البصر: النظر إلى الخضرة، والماء الجاري، والوجه الحسن»[١].

وحديث: «أربع لا تشبع من أربع: أنثى من ذكر، وأرض من مطر، وعين من نظر، وأذن من خبر»[٢].

وحديث: «الباذنجان لما أكل له»[٣].

وكحديث فضائل القرآن المشهور عن أبي بن كعب[٤].

---

(١) انظر: ابن القيم، محمد بن أبي بكر: «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» (ط١، سنة ١٣٩٠هـ)، مكتب المطبوعات الإسلامية - حلب، (ص٦٢).

(٢) المصدر السابق، (ص١٠١).

(٣) المصدر السابق، (ص٦٤).

(٤) انظر: ابن الجوزي، عبدالرحمن بن علي: «الموضوعات»، (ط١، سنة ١٢٨٦هـ، ١/ ٢٤٠).

٢- مخالفة الحديث للأصول الشرعية والقواعد المقررة:

ومن ذلك حديث: «لا يدخل الجنة ولد زنى ولا والده ولا ولد ولده»[١].

فهو حديث يخالف القواعد المقررة شرعاً من إثبات مسؤولية الإنسان عن نفسه فقط، وعدم محاسبته عما اقترف غيره، فلا يؤخذ بجريرة أحد.

ومن هذه الأصول التي أرستها الشريعة الإسلامية الوسطية والاعتدال في كل حكم من أحكامها، ومن ذلك الثواب والعقاب فلكل عمل ما يناسبه من الأجر، أخذاً بالحديث «أجرك على قدر نصبك»[٢].

كذلك لكل ذنب ما يوازيه من الإثم، فإذا وجدت أحاديث تشتمل على مجازفات في الثواب على أعمال تعد من صغار الحسنات، أو في إثبات الإثم والعذاب الأليم على أعمال ليست من المحرمات والكبائر، فإنها ترد، وذلك لمخالفتها للأصول الشرعية.

ومن ذلك حديث: «الصلاة في العمامة تعدل بعشرة آلاف حسنة»[٣].

وحديث: «من طول شاربه في دار الدنيا طول الله ندامته يوم القيامة، وسلط عليه بكل شعرة على شاربه سبعين شيطاناً، فإن مات على ذلك الحال لا تستجاب له دعوة ولا تنزل عليه رحمة»[٤].

وكذلك كل حديث يحث على حب الدنيا وكراهية الموت، مع ما في الدنيا من سوء وشر، أو يأمر بالبقاء في المؤخرة حرصاً على النفس أن تموت.

---

(١) المصدر السابق (٣/ ١١١).

(٢) انظر: مسلم - مصدر سابق «كتاب الحج» باب وجوه الإحرام (٢/ ٨٧٧).

(٣) انظر: الألباني، محمد ناصر الدين: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»، المكتب الإسلامي - بيروت (١/ ١٦١).

(٤) انظر: «الموضوعات لابن الجوزي» مصدر سابق (٣/ ٥٢).

ومن ذلك حديث: «كن ذنباً ولا تكن رأساً»[1].

وحديث: «شر الحياة ولا الممات»[2].

وكذلك كل حديث يخالف ما ورد في الأصول الشرعية من أن المقياس الحقيقي لقرب الإنسان من ربه وبعده عنه هو الإيمان بالله والعمل الصالح، وتجعل اللون أو الجنس أو الصنعة أو النسب هو الأساس، فهذا مما يرد ولا يقبله المحدثون.

ومن ذلك: حديث: «من أكل مع مغفور له غفر له»[3].

وكذلك يعتبر مخالفاً للأصول الشرعية ما كان فيه إثبات مشابهة الخالق للمخلوق، أو تنافي التوحيد، أو مخالفاً للمفاهيم والأحكام الثابتة شرعاً.

٣- اشتمال الحديث على أمر منكر أو مستحيل:

وذلك إما استحالته في ذاته، أو استحالته بالنسبة للبشر وإن كان ليس مستحيلاً في قدرة الله تعالى.

وكذلك النكارة: يراد بها صدوره من النبي ﷺ أو من غيره من الأنبياء، لأن إيمانهم بالله يمنع من نسبة المنكر إلى أحد منهم.

ويشمل كذلك ما تنكره طبائع الناس وعقولهم وما عرفوه من شرع الله وأحكامه.

فمتى ما وجد مثل ذلك الأمر المنكر أو المستحيل، فإن ذلك يعتبر كاف في رد الحديث والحكم عليه بالوضع.

---

(١) انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» -مصدر سابق (١/ ٣١٨).

(٢) انظر: ملا علي القاري الهروي: «الموضوعات الكبرى» مؤسسة الرسالة (سنة ١٣٩١هـ، ص٢٢٦).

(٣) انظر: المصدر السابق (ص٣٣١).

ومن هذه الأحاديث: «إن الأرض صخرة، والصخرة على قرن ثور، فإذا حرك الثور قرنه تحركت الصخرة فتحركت الأرض، وهي الزلزلة»[1].

وكذلك ما ورد في أحاديث العوج بن عنق، وهامة بن الهيم، وزريب بن برثملا[2].

وبعد هذا العرض لهذه القواعد نستطيع القول بأنه قد تمت الإجابة عن كثير من الدعاوى التي أثيرت حول منهج المحدثين في قضية تعاملهم مع متن الحديث النبوي.

وتبقى مسألة اتهام المحدثين بإهمال دور العقل في النقد:

وللرد على هذا الاتهام نقول:

لقد كان للعقل دوره في مناهج المحدثين، وقد برز بشكل واضح في أربعة جوانب، تشكل بمجموعها منظومة علميّ الحديث رواية ودراية، وهذه الجوانب هي:

أولاً: عند السماع:

فقد اشترطوا لقبول الخبر أن يكون الراوي وقت تحمل الحديث وسماعه مميزاً ضابطاً عالماً بما يسمعه، فالمتثبتون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد لم يكتبوه ولم يحفظوه، وإن حفظوه لم يحدثوا به، فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته.

وقد عقد الخطيب البغدادي لذلك فصلاً في كتابه الكفاية، سماه: «باب وجوب إطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث»[3].

---

(١) انظر: «المنار المنيف في الصحيح والضعيف»، مصدر سابق (ص٧٨).

(٢) انظر: المصدر السابق، (ص٧٦، ٧٩).

(٣) انظر: الخطيب البغدادي، «الكفاية في علم الرواية»، مصدر سابق (ص٢-٦).

ثانياً: عند التحديث:

فقد اتفقت كلمة المحدثين على أنه لا تجوز رواية الحديث الضعيف بصيغة الجزم، واستحبوا بيان موطن الضعف فيه.

أما الأحاديث الموضوعة فقد حرم العلماء روايتها إلا مقرونة ببيان وضعها[1].

ثالثاً: عند الحكم على الرواة:

فكثيراً ما يجرح المحدثون الراوي بخبر منكر واحد يأتي به فضلاً عن خبرين أو أكثر.

وفي ذلك يقول ابن رجب: «اختلاف الرجل الواحد في الإسناد إن كان متهماً فإنه ينسب إلى الكذب، وإن كان سيء الحفظ نسب به إلى الاضطراب وعدم الضبط»[2].

وربما يحكمون على الحديث بالوضع إذا كان الراوي يسرق الحديث ورواه بإسناد غير صحيح ولو كان المتن صحيحاً ثابتاً.

لأنه يجب في نظر المحدثين لقبول الرواية أن يكون شطرا الرواية الإسناد والمتن كلاهما صحيحين، ولا يكفي صحة أحدهما لقبوله، كما تقدم سابقاً.

رابعاً: عند الحكم على الأحاديث:

وفي ذلك يقول الشافعي: «ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلاّ بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث، وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله»[3].

وليس هذا إلا تحكيماً للعقل في محله.

---

(١) انظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر: «تدريب الراوي» (د.ت)، (١/ ٢٩٧).

(٢) انظر: ابن رجب الحنبلي، عبدالرحمن بن أحمد: «شرح علل الترمذي».

(٣) انظر: الشافعي «الرسالة» مصدر سابق (ص ٣٩٩).

وقال ابن أبي حاتم: «وتقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون من كلام النبوة»[1].

وهذا أيضاً فيه تحكيم للعقل.

وأبرز من أوضح دور العقل في الحكم على الأحاديث الإمام الخطيب البغدادي حيث قال: «والأخبار كلها على ثلاثة أضرب:

فضرب منها يعلم صحته، وضرب منها يعلم فساده، وضرب منها لا سبيل إلى العلم بكونه على واحد من الأمرين دون الآخر.

أما الضرب الأول، وهو: ما يعلم صحته، فالطريق إلى معرفته إن لم يتواتر حتى يقع العلم الضروري به:

- أن يكون مما تدل العقول على موجبه، كالإخبار عن حدث الأجسام، وإثبات الصانع، وصحة الأعلام التي أظهرها الله عز وجل على أيدي الرسل، ونظائر ذلك مما أدلة العقول تقتضي صحته.

- وقد يستدل أيضاً على صحته بأن يكون خبراً عن أمر اقتضاه نص القرآن أو السنة المتواترة.

- أو اجتمعت الأمة على تصديقه.

- أو تلقته الكافة بالقبول وعملت بموجبه لأجله.

وأما الضرب الثاني وهو: ما يعلم فساده، فالطريق إلى معرفته:

- أن يكون مما تدفع العقول صحته بموضوعها والأدلة المنصوصة فيها.

- أو يكون مما يدفعه نص القرآن أو السنة المتواترة.

---

(١) انظر: ابن أبي حاتم الرازي: «الجرح والتعديل»، مصورة طبعة الهند، (د.ت) (١/ ٣٥١).

- أو أجمعت الأمة على رده..إلخ»[1].

وختاماً:

نقول بأن هذه الدعاوى وأمثالها إنما يرددها من ليس له أدنى علم بما قام به المحدثون من جهد على مختلف العصور، وإن أدنى نظرة يلقيها هذا القائل على أي كتاب من كتب علوم الحديث يجد خلاف ما يقول من دعوى الشكلية، أو وجود ما سمّاه بالقوالب الجاهزة للحكم، أو دعوى تغليب دراسة أحد جوانب الحديث على الآخر، أو عدم وجود قواعد منطقية عند المحدثين.

ولو أنه اطلع بشكل دقيق وبعين منصفة على حقيقة علم علل الحديث لما كان قال ما قال، إلا أن يكون له هدف آخر نعرفه وربما لا نعرفه.

ثم أين ما ادعى بأن الحكم على الحديث يكون بناء على شهرة الرواة؟ فإن كان هناك مثال على ذلك فليبينه.

وكذا رأينا كيف كان للعقل دوره في الحكم على الأحاديث أسانيد ومتوناً، وأنه لم يكن مغيباً كما ادعى.

وأخيراً أطرح السؤال التالي:

متى كان الواقع دليلاً على صحة ما ورد في القرآن أو السنة؟

سؤال أنتظر إجابته ممن يقول ذلك أو يراه.

وآخر دعوانا أن الحمدلله رب العالمين.

---

(١) انظر: الخطيب البغدادي: «الكفاية» مصدر سابق (ص٥٠) وما بعدها.